

أثر الشمول المالي على تحقيق الاستقرار المالي في بعض الدول العربية : دراسة قياسية للفترة 2004-2020

باستخدام بيانات Panel ARDL

The impact of Financial Inclusion on Financial Stability on some Arab countries: an Empirical Study Using Panel Data ARDL During the Period (2004-2020).د. بن عيني رحيمة¹¹المركز الجامعي مغنية، benainirahima2021@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/10/31

تاريخ القبول: 2022/08/15

تاريخ الاستلام: 2022/07/02

ملخص:

.. تهدف هذه الدراسة الى تقدير أثر الشمول المالي على الاستقرار الاقتصادي لست دول عربية ممثلة في ثلاث دول من المغرب العربي (الجزائر ن تونس والمغرب) وثلاث دول من الخليج العربي (السعودية ، الامارات و قطر) خلال الفترة (2004-2020) ، تم تمثيل الاستقرار المالي ب Bank z-score ، أما متغيرات الشمول المالي ممثلة في مؤشرات الوصول الى الخدمات المالية : عدد فروع البنوك التجارية وعدد أجهزة الصراف الآلي ، وقد تم استخدام نموذج (Data Panel ARDL) وطريقة متوسط المجموعة المدجة (PMG) لتقدير نموذج الدراسة .وقد أظهرت النتائج وجود أثر ايجابي و معنوي لعدد فروع البنوك وأجهزة الصراف الآلي على الاستقرار المالي في المدى الطويل أما المدى القصير عدد الصرافات الآلية يؤثر وبشكل سلبي على الاستقرار المالي.

الكلمات المفتاحية: شمول مالي، استقرار مالي ، دول عربية، طريقة متوسط المجموعة المدجة.

تصنيف JEL: G21، G23، G29.

Abstract:

... This study aims to estimate the impact of activating the financial inclusion policy on financial stability on 6 Arab countries represented in the Maghreb countries (Algeria, Tunisia, Morocco) and some Gulf countries (Saudi Arabia, the United Arab Emirates, Qatar) during the period from 2004-2020. The stability represented Financial inclusion with Bank z-score, as for the variable of Financial inclusion represented in the indicators of Access to Financial services: the number of commercial Bank branches and the number of Automated Teller Machines (ATMs).The (Panel –Data ARDL) model and the combined average group (PMG) method were used to study the sample, and the results of the study showed a positive and significant impact of the number of bank branches and ATMs on financial stability in the long run ,while the short run the number of ATMs affects and negatively on financial stability.

Keys words: financial inclusion, financial stability, Arabs countries, Pooled Mean Group**JEL classification codes:** G21 ،G23،G29المؤلف المرسل: بن عيني رحيمة، الإيميل: benainirahima2021@mail.com

تمهيد: في السنوات الأخيرة، أصبح الشمول المالي هدفا مهما كآلية تساعد في تعزيز الاستقرار المالي، إذ تكاتف الجهود حول الشمول المالي على الصعيد الوطني والعالمي، فقد بات يشكّل تحديا كبيرا منذ العقد الماضي لأهميته القصوى في تحقيق الاستقرار المالي والرفع من معدلات النمو الشامل. فيعدّ الشمول المالي من الوسائل التي تساعد في الحدّ من الفقر وعدم المساواة، لكونه يساعد الأفراد على تمويل احتياجاتهم الاستثمارية وهذا بتحويل مدخرات الأشخاص الطبيعيين والمعنويين وبالتالي توسع رقعة الاستهلاك والتخفيف من حدة الصدمات مما يدعم الاستقرار المالي والذي بدوره يعتبر من التحديات التي تواجه القطاع المالي خاصة بعد توالي الأزمات المالية نظرا لسرعة وقوة انتشارها وانتقال عدواها الى النظام المالي ومنه الى الاقتصاد الحقيقي خلال فترات زمنية وجيزة خاصة تلك المتعلقة بالقطاع المصرفي وهذا ما جعل صانعو السياسات يسعون لتحقيق الدمج المالي من أجل ضمان استقرار النظام المالي ككل... إشكالية الدراسة: تتمحور إشكالية هذه الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي :

ما مدى تأثير الشمول المالي على تحقيق الاستقرار المالي في بعض دول المغرب العربي ودول الخليج العربي خلال فترة الدراسة 2004-2020؟

فرضية الدراسة : للإجابة على هذه الاشكالية تنطلق الدراسة من الاشكالية التالية:

هناك تأثير ايجابي للشمول المالي على الاستقرار المالي في دول المغرب والخليج العربيين خلال الفترة الممتدة من 2004-2020.

أهمية الدراسة:

نظرا للأهمية المتزايدة للشمول المالي خاصة مع التطور الذي يشهده العالم ، تنبع أهمية هذه الدراسة كونها تبحث في مدى تأثير سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في بعض الدول العربية (الجزائر ، تونس ، المغرب ، السعودية ،المارات العربية و قطر) خلال الفترة 2004-2020.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى اختبار مدى تأثير الشمول المالي على تحقيق الاستقرار المالي في مجموعة من الدول العربية ، وذلك من خلال استخدام نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية الديناميكية وطريقة متوسط المجموعة المدججة (PMG) خلال الفترة (2004-2020).

منهجية الدراسة :

لمعالجة جوانب هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي و التحليلي المقارن من أجل ضبط وتحديد المفاهيم وأثرها الجانب النظري منه، وكذلك المنهج الاستقرائي من خلال استخدام أساليب التحليل الإحصائي للتعرف على مدى تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي في بعض الدول العربية .

محاور الدراسة: تم تقسيم الدراسة الى محورين ، ففي المحور الأول سنقوم بإعداد الاطار النظري للشمول المالي والاستقرار المالي محاولين تحديد العلاقة بينهما نظريا، وفي الاطار التطبيقي سنقوم بالدراسة القياسية لأثر الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي لبعض الدول العربية خلال الفترة 2004-2020.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التجريبية التي اهتمت بدراسة العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي ، وسنقوم باستعراض أهم هذه الدراسات كالتالي:

- دراسة (Kristina, k, 2014) المعنونة ب"Banking stability index :Across country study" حيث ناقشت الورقة محاولة بناء مؤشرات الاستقرار المالي الإجمالي مع الأخذ بعين الاعتبار كل من مؤشرات الصلابة المالية (الأداء

عنوان المقال: أثر الشمول المالي على تحقيق الاستقرار المالي في بعض الدول العربية : دراسة ..

المالي، كفاية رأس المال) وكذلك المخاطر الرئيسية كمخاطر الائتمان والسيولة والتي تؤثر بشكل فعلي على بنوك دول الاتحاد الأوروبي، وقد تمّ التركيز على 10 دول انضمت للاتحاد الأوروبي سنة 2004، بحيث أظهرت النتائج أنّ البلدان الأكثر استقرارا هي لوكسمبورغ وأستونيا عكس إسبانيا، اليونان والبرتغال، مع الإشارة إلى تراجع متوسط الاستقرار البنكي في دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2005-2008) ليتحسن بعدها منذ سنة 2009.

- وفي دراسة أخرى أعدها (بوزانة أمين ، حميدوش وفاء، 2021)، وفاء حميدوش بعنوان واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية : تهدف هذه الدراسة الى مناقشة واقع تأثير تفعيل الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية ، تحقيقا لاستقرارها المالي والنقدي. ولتحقيق هدف هذه الدراسة تم التركيز على أساسيات الشمول المالي المحددة لطبيعة وآليات وقنوات تأثيره في الاستقرار المالي ، وعلاقة الارتباط الثنائي بين الشمول و الاستقرار الماليين وتحليلها انطلاقا من مصفوفة الارتباط الثنائي بين مستويات مؤشرات الشمول المالي، ومؤشر Z-Score للاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية.

كما هدفت دراسة أخرى أعدها (يوجلخة ابراهيم، 2021) الى قياس الاستقرار المالي للمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية في ماليزيا خلال الفترة 2008-2015، السنة 2021. وقد استخدمت الدراسة مؤشر "Altman Z-Score" من أجل الوقوف على مدى الاستقرار المالي للبنوك عينة الدراسة والمتمثلة في عدد من البنوك الإسلامية والتقليدية في ماليزيا. وقد اعتمد الدكتور على كل من المنهج الوصفي والتحليلي بالإضافة إلى استخدام المنهج القياسي في الجزء التطبيقي وهذا انطلاقا بالاستعانة بنماذج panel. Data لإجراء دراسة مقطعية زمنية حيث توصلت البحث إلى أنّ متوسط قياس Z-Score للبنوك الإسلامية تتواجد في المنطقة الرمادية خلال فترة الدراسة باستثناء بنك واحد والذي يتواجد في منطقة عدم الاستقرار المالي، كما أخذت هذه القيم منحى متناقض خلال هذه الفترة، أما متوسط القيم لمؤشر Z-Score بالنسبة للبنوك التقليدية في ماليزيا أشارت إلى كون أنّ كلّها تتواجد في منطقة الاستقرار المالي إلاّ بنكا وحيدا والذي بدوره يتواجد في المنطقة الرمادية حسب مؤشر Z-Score.

و قام (mandira sarma, 2008) في دراسته المعنونة ب index of financial inclusion والتي هدفت الى أن أهمية الشمول المالي معترف بها على نطاق واسع ، الا أن الادبيات تفتقد الى مقياس شامل يمكن استخدامه لقياس الشمول المالي عبر الاقتصادات ، من خلال اقتراح مؤشر للشمول المالي (IFS) ، وهو مؤشر متعدد الأبعاد يلتقط معلومات عن أبعاد مختلفة للشمول المالي في خانة واحدة تقع بين 0 و 1 حيث يشير الصفر الى الشمول المالي الكامل في الاقتصاد ، وخلصت الدراسة الى أن عدد كبير من الاقتصادات بما في ذلك الصناعية منها لديها مستوى منخفض من الشمول المالي .

وهدف دراسة (Pham & Doan, 2020) إلى استكشاف العلاقة بين الشمول المالي و الاستقرار المالي في الاقتصادات الآسيوية، تم فحص الارتباط بدقة مع البيانات على مستوى الدولة على مستوى البنوك في 42 دولة لثلاث سنوات منفصلة 2011، 2014 و 2017، تم تقييم النظام المالي الشامل من خلال بعدين: استخدام الخدمات المالية و الوصول للنظام المالي. يتراوح استخدام الخدمات المالية من الحساب إلى خدمات الائتمان، الادّخار و الدفع، يقيس الوصول للنظام المالي مدى وصول الأفراد لاستخدام الخدمات المالية. يعتبر الاستقرار المالي الذي تمثله بواسطة Bank Z-score متغيرا تابعا. تمّ تطبيق انحدار التأثيرات الثابتة و انحدار التأثيرات العشوائية لالتقاط تأثيرات الشمول المالي على الاستقرار المالي. لتعزيز متانة النموذج تمّ اعتماد انحدار المربعات الصغرى الممكنة (FGLS) كحلّ لانحدار التأثيرات العشوائية. أظهرت النتائج تأثيرا إيجابيا ضعيفا بشكل عام للشمول المالي على الاستقرار المالي.

كما قام (Na'im, Subagiarta, Wibowo, & Wardhono, 2021) في دراستهما بالتحليل التجريبي لعلاقة الشمول المالي و استقرار النظام المالي في 4 دول آسيوية (اندونيسيا، ماليزيا، تايلاندا، و الفلبين)، الشمول المالي معبرا عنه بمتغير الائتمان و المتغيرات المصرفية الأخرى مثل عدد الوصول إلى الخدمات المالية، و الأصول المصرفية، أما استقرار النظام المالي من خلال القروض المتعثرة (LNP) و Bank Z-score، استخدمت هذه الدراسة بيانات بانل خلال الفترة 2005-2016، النموذج المستخدم PVAR، أظهرت النتائج أنّ الشمول المالي يؤثر على استقرار النظام المالي في دول جنوب شرق آسيا قيد الدراسة و هذا يشير إلى أنّ التنمية المالية من خلال الشمول المالي يمكن أن تشجع استقرار النظام المالي في ASEAN4. وفي دراسة أخرى (Boulenfad & Hacini, 2021) هدفت الى تحليل طبيعة العلاقة بين الشمول المالي و الاستقرار المالي في دول شمال إفريقيا، و ذلك باستخدام Panel Data خلال الفترة 2004-2016، كانت النتائج المتوصل إليها وجود علاقة إيجابية بين الشمول المالي و الاستقرار المالي في دول شمال إفريقيا.

1. المحور الأول: الإطار النظري للدراسة:

نجد من بين وظائف النظام المالي إلى جانب تجميع رؤوس الأموال والرقابة عليها وتنويع الاستثمارات ما يتمثل في تسهيل مبادلات السلع والخدمات المالية، وفي الوقت الحالي تتضافر جهود كل من دول العالم والسلطات النقدية حول اتاحة استخدام الخدمات المالية لمختلف الشرائح السكانية وهذا ما يعرف بالشمول المالي أو ما يعرف بالدمج المالي "Financial Inclusion" ومفاده هو حصول الشرائح السكانية المستبعدة على الخدمات المالية الرسمية وتكاليف مقبولة عبر اتاحة قنوات رسمية وابتكار خدمات مالية ملائمة لأجل تفادي اللجوء نحو قنوات غير رسمية لا تخضع لأي شكل من أشكال الرقابة.

1-1-1 مفاهيم أساسية حول الشمول المالي:

1-1-1 . نشأة الشمول المالي:

ترجع فكرة الشمول المالي إلى بداية القرن التاسع عشر (19ق)، عندما نشأت الحركة التعاونية في الهند عام 1904، ضد وكالات الاقراض غير المؤسسية في شكل مقرضين ماليين كانوا يتقاضون فائدة باهظة من الفلاحين الفقراء، وبالتالي قد تمّ استبعاد الفقراء من المصدر الرسمي للخدمات المصرفية وما صاحبه من استغلال المقرضين المحليين؛ مما تطلّب ظهور نظام مالي شامل، وسدّ الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية في تسهيل الخدمات المصرفية.

وقد اكتسب الدمج المالي أهمية كبيرة في محاولته للتركيز على المناطق الريفية، حيث قام بنك الاحتياط الهندي بتحرير قواعد ترخيص الفروع عام 1965 وبعدها تمّ تأميم 14 بنكا تجاريا رئيسيا في أنحاء الهند خلال سنة 1969، وتقديم مخططات للبنوك الرائدة، وهذا ما ساعد في فتح عدد من الفروع وفي كافة المناطق لتقليل الاستبعاد الجغرافي؛ الذي يحرم الناس من الخدمات المصرفية الأساسية.

ويرجع ظهور مصطلح الشمول المالي إلى عام 1993 من خلال دراسة عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، حيث تمّ فيها تناول أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليًا.

وفي عام 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة، وتعدّد المصطلحات المتعلقة بالشمول المالي نتيجة تعدّد المفاهيم المختلفة باختلاف المدارس (نحلة أبو العز، 2021، صفحة 347).

1-1-2 مفهوم الشمول المالي:

يشير الشمول المالي ضمنا إلى جميع المبادرات التي تسهّل من عملية استخدام الخدمات المالية الرسمية وبتكلفة منخفضة خاصة لذوي الدخل المنخفض، حيث كان ينظر له على أنه أداة ديناميكية دورها تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي ودفع عجلة النمو

عنوان المقال: أثر الشمول المالي على تحقيق الاستقرار المالي في بعض الدول العربية : دراسة ..

انطلاقاً من زيادة الانفاق الاستثماري وبالتالي ارتفاع الانفاق الاستهلاكي إلى جانب توليد فرص العمل والحدّ من الفقر وبالتالي المساواة في الدخل للبلدان النامية والمتقدمة.

التعريف الأول:

وفقاً لتقرير الأمم المتحدة، يقصد بالشمول المالي التوفير المستدام للخدمات المالية ميسورة التكلفة والتي تدخل الفقراء أو ذوي الدخل المنخفض في الاقتصاد الرسمي (peterson,K, 2018, p. 330).

التعريف الثاني:

حسب المجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI)؛ فيعرف أنه: نفاذ كافة فئات المجتمع نحو الخدمات والمنتجات التي تتناسب مع احتياجاتهم، بحيث تقدّم لهم تلك الخدمات بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة.

التعريف الثالث:

بالنسبة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) المنبثقة عنها: الشمول المالي عملية من خلالها يتم تعزيز النفاذ إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والمراقبة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل المناسب (يسر برنيه، رامي عبيد، حبيب عطية، 2019، الصفحات 1-2). واعتماداً على ما جاء في الدراسات السابقة يمكن القول بأن الشمول المالي يعكس مدى إمكانية الأفراد والمؤسسات باختلاف مستوياتها الاجتماعية ومناطقها الجغرافية، في الحصول على ما يحتاجونه من خدمات ومنتجات مالية من خلال قنوات شرعية (المصارف والبنوك)، في الوقت المناسب وبالتكلفة المعقولة التي تتماشى مع استطاعتهم، مما يؤدي إلى دمجهم في القطاع المالي الرسمي، والاستفادة من مواردهم المالية وأفادتهم بها في نفس الوقت. بما يضمن عدم لجوء الأغلبية للوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لأية رقابة وإشراف، والتي من الممكن أن تعرضهم لحالات نصب أو تفرغ عليهم رسوماً مبالغاً فيها.

1-1-3 أهمية وأهداف الشمول المالي: تتبع أهمية الشمول المالي من أهميته الاقتصادية والاجتماعية بصورة عامة والذي

يسعى إلى تقديم العديد من الخدمات التي تخدم المستفيدين منها.

- **أهمية الشمول المالي:** تبرز أهمية الشمول المالي في عدة نقاط ومحاور نذكر منها؛ ما يلي:
- ❖ أثبتت الدراسات وجود علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي. مثال؛ إتاحة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة يعمل على دعم النمو الاقتصادي؛
- ❖ يؤثر الشمول المالي على الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل مع إيلاء اهتمام خاص للمرأة، والوصول إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر؛
- ❖ تحقيق المصلحة العامة التي تتعلق بخلق فرص عمل مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي خفض معدلات الفقر، وتحسين توزيع الدخل، ورفع مستوى المعيشة؛
- ❖ توفير الخدمات المالية بطرق سهلة وبسيطة وبأقل التكاليف مثل؛ الدفع عن طريق الهاتف المحمول.

● **أهداف الشمول المالي:** يمكن تحديد أهم أهداف الشمول المالي؛ في النقاط التالي (رفيقة صباغ، غرزي سليمة، 2020، صفحة 517):

- ❖ تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، وذلك من خلال توحيد جهود كافة الجهات المشاركة لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها، والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، وتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي؛
- ❖ نشر الوعي والتثقيف المالي بالطرق المثلى من خلال تعاون كافة الأطراف المشاركة بالاستراتيجية؛

- ❖ تعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال إعداد السياسات والتعليمات بالخصوص وتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية الحاليين والمحتملين بحقوقهم وواجباتهم؛
- ❖ تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

2-1 - مفاهيم أساسية حول الاستقرار المالي:

1-2-1 تعريف الاستقرار المالي:

يعرّف موقع البنك المركزي الأوروبي الاستقرار المالي أنه "... حالة يكون فيها النظام المالي الذي يتكوّن من الوسطاء الماليين و الأسواق المالية و البنى التحتية للسوق قادرا على تحمّل الصدمات، و بالتالي تقليل احتمالية حدوث اضطرابات في عملية الوساطة المالية و التي تكون شديدة بما يكفي لإعاقة تخصيص المدّخرات بشكل كبير لربح فرص الاستثمار" (European Central Bank, 2012)

وفقا ل (Ahmad, 2018, p. 50) يمكن للنظام المالي المستقر تخصيص الموارد بكفاءة و إدارة المخاطر المالية المتعلقة بالنظام المالي و القضاء على تحركات الأسعار غير المرغوب فيها للأصول الحقيقية أو المالية التي من شأنها التأثير على المرونة النقدية.

2-2-1 مخاطر النظام المالي:

يصنّف (Bario, 2011) مخاطر النظام المالي إلى بعدين: الوقت و المقطع العرضي. الوقت ينطوي على التعامل مع كيفية تطوّر المخاطر الإجمالية في النظام المالي بمرور الوقت. يعرف هذا باسم الاتجاه نحو مسابرة التقلبات الدورية للنظام المالي نتيجة التغذية المرتدة الإيجابية بين الاقتصاد و النظام المالي، أو ما يسمى القناة المالية الكلية. يمكن أن تظهر حلقات التغذية العكسية من عدد القنوات المختلفة، بما في ذلك ما يلي:

- ✓ رأس مال البنك / الإقراض: يجبر الانخفاض في رأس مال البنك على تقليص الإقراض، و لكن في الجمل يمكن أن يؤثر ذلك سلبا على الاقتصاد، مما يؤدي إلى مزيد من الخسائر في رأس المال.
 - ✓ قيمة الأصول / الإقراض المصرفي: الانخفاض في قيم الأصول مثل العقارات المستخدمة للضمانات يعني أنّ البنوك يمكن أن تقرض أقل، لكن الإقراض المصرفي المنخفض قد يتسبب في مزيد من الانخفاض في قيم الأصول.
 - ✓ تفاعلات أسعار الصرف / الميزانية العمومية (عدم تطابق العملات): يؤدي انخفاض سعر الصرف إلى تدهور صافي الأصول إذا اقترضت الشركات بالعملات الأجنبية، لكن هذا التدهور يمكن أن يضعف النمو الاقتصادي، مما يؤدي إلى مزيد من انخفاض العملة.
 - ✓ السيولة بين البنوك و أسواق المال الأخرى (عدم تطابق الاستحقاق): يمكن أن يؤدي فقدان الثقة في القطاع المصرفي إلى "التهافت" على الودائع أو غيرها من أشكال التمويل قصير الأجل، و زيادة انخفاض الثقة.
 - ✓ النفوذ: قد يؤدي ضعف النمو الاقتصادي إلى خسائر رأسمالية تزيد من الرافعة المالية، مما يؤدي إلى انخفاض الإقراض المصرفي و مزيد من الضعف الاقتصادي.
 - ✓ سعر الفائدة / مخاطر الائتمان: قد يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى تقليل قدرة الشركات على سداد الديون، مما يؤدي إلى ارتفاع أقساط المخاطر التي تنعكس في ارتفاع أسعار الفائدة.
- يتضمّن البعد المقطعي التعامل مع كيفية توزيع المخاطر داخل النظام المالي في وقت ما نتيجة التعرض المشترك و الترابط في الترابط المالي. قد تشمل هذه الروابط:
- ✓ التعرضات الشائعة لفئات الأصول المماثلة، مثل قروض الرهن العقاري أو المنتجات المالية المورقة.
 - ✓ التعرضات غير المباشرة من خلال مخاطر الطرف المقابل.

عنوان المقال: أثر الشمول المالي على تحقيق الاستقرار المالي في بعض الدول العربية : دراسة ..

- ✓ هيكل الملكية.
- ✓ التعرض للمؤسسات ذات الأهمية النظامية.
- ✓ المخاطر القائمة على البنية التحتية التي قد تنشأ في أنظمة الدفع أو التسوية، مثل أطراف المقاصة المركزية.
- ✓ مستوى التطور المالي.

3-1 العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي:

من الصعب تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار في النظام المالي، كما أنه من الصعب تصور استمرار الاستقرار المالي مع وجود نسبة متزايدة من المجتمع والقطاع الاقتصادي التي لا تزال مستبعدة من الناحية المالية.

تؤكد بعض الدراسات أنّ الشمول المالي يساعد على تحسين الظروف المالية ورفع مستوى معيشة الفقراء، كما يؤدي إلى قطاع عائلي وقطاع أعمال صغيرة أكثر قوة من خلال التنمية المالية التي تدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، ممّا يؤدي بدوره إلى زيادة استقرار النظام المالي، كما يمكن للشمول المالي أن يحسن من كفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمار، فضلا عن زيادة نصيب القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع غير الرسمي بما يدعم فاعلية السياسة النقدية ويلاحظ أنّ تنوع محافظ الأصول والالتزامات يعزّز من توزيع المخاطر وتفادي تركّزها (بهوري نبيل، 2019، صفحة 166).

يركز الاستقرار المالي على جودة الأصول، فمؤسسات الائتمان (بما في ذلك البنوك) بحاجة إلى أن تكون أكثر انتقائية بشأن من تقرض وتقدم الخدمات المالية، في المقابل يركز الشمول المالي على زيادة الكمية، مثل حجم الأصول وعدد العملاء وهذا ما يتطلب من المؤسسات أن تحفّض معايير الإقراض وتقلّل من متطلبات الحد الأدنى للرصيد أو الرسوم المرتبطة بفتح أو الاحتفاظ بحساب مصرفي.

فعلى جانب الالتزامات، تفرض بعض الدراسات أنّ القطاع المالي الشامل عادة ما يتميّز بقاعدة ودائع مستقرة إذا كانت أكثر تنوعا ويتحقق هذا التنوع عن طريق حصول على الودائع المصرفية من عدد أكبر من الأفراد الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة تحقيق الشمول المالي وبناء عليه فإنّ تحقيق نطاق أوسع من الشمول المالي في الودائع المصرفية يؤدي إلى استقرار قاعدة الودائع، وبالتالي يدعم الاستقرار المالي بشكل عام، وتوجيه الأرصدة الخاملة إلى استخدامات أكثر إنتاجية وتحويلها إلى ودائع تدر عائداً. وعلى جانب الأصول تشير نتائج بعض الدراسات إلى أن خسائر القروض الصغيرة تشكل مخاطر نظامية أقل من الخسائر المحققة من القروض الكبيرة، وبالتالي فإنّ زيادة الشمول المالي من حيث تيسير منح ائتمان القروض الصغيرة يؤدي إلى قدر أكبر من الاستقرار على مستوى مقدمي الخدمات المالية.

كما يرى Khan زيادة الشمول المالي تساهم بشكل سلبي في الاستقرار المالي فتوسيع مجموعة المقترضين تؤدي إلى الانخفاض في معايير الإقراض (أزمة الرهن العقاري). فزيادة مخاطر السمعة إذا استعانة البنوك بمصادر خارجية لوظائف مختلفة مثل تقديم الائتمان من أجل الوصول إلى المقترضين الأصغر، عدم تنظيم مؤسسات التمويل الأصغر بشكل صحيح يزيد من مخاطر النظام المالي (khan,h, 2011)

كما أنّ الفئات ذات الدخل المنخفض محصنة نسبياً من الدورات الاقتصادية، فإنّ المدخرين والمقترضين ذوي الدخل المنخفض حافظوا على "سلوك مالي" قوي خلال فترات الأزمات، لذا فإنّ إدراجها في القطاع المالي يؤدي إلى زيادة استقرار قواعد الودائع والقروض (Hanning,A and Jansen,S, 2010).

2- المحور الثاني: الاطار التطبيقي للدراسة:

1-2 عينة الدراسة ومصادر البيانات: تستهدف هذه الدراسة قياس أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2004-2020 لعينة من دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، والمغرب) وعينة أخرى من دول الخليج العربي (السعودية، قطر والامارات العربية)، أما مصادر البيانات المستعملة هي قاعدة بيانات البنك الدولي (World Bank).

2-2 نموذج الدراسة :

بعد تتبع الادبيات النظرية السابقة المتعلقة بتأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي ، سيتم استخدام نموذج الانحدار الأساسي التالي:

$$Zcs = \beta_0 + \beta_{1it} (BNK) + \beta_{2it} (ATMS) + \beta_{3it} (GDPC) + \beta_{4it} (INF) + \beta_{5it} (OIL) + \varepsilon_{it}$$

➤ ZSC : هو مؤشر احتمال تعثر النظام المصرفي للبلد.

➤ BNK: مؤشر عدد فروع البنوك لكل 100000 الف بالغ.

➤ ATMS: عدد الصرافات الآلية لكل 100000 الف بالغ.

➤ GDPC: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

➤ INF: التضخم.

➤ OIL: إيرادات المحروقات.

➤ تمثل i عدد الدول، t الفترة الزمنية، ε_{it} : حد الخطأ العشوائي.

3-2 التحليل الوصفي للدراسة : من خلال الجدول أدناه يتبين أن عينة البحث للدول قيد الدراسة تحتوي على متوسط استقرار مالي والمعتبر عنه بمؤشر احتمال تعثر النظام المصرفي للبلد (ZCS) خلال كل سنة بمتوسط 25.08900 وقيمة قصوى تبلغ 49.9982 وانحراف معياري 8.246756. أما بالنسبة لمؤشرات الشمول المالي، فمؤشر عدد الفروع البنكية (BNK) يبلغ متوسطها 12.67242 وانحراف معياري 6.018429 بينما القيمة القصوى تساوي 24.88665 فرع. وبخصوص عدد الصرافات الآلية (ATMS) فقد بلغ متوسطها 35.43272 صراف آلي وانحراف معياري 22.07260 وقيمة قصوى 74.10682 صراف آلي.

الجدول رقم 01 : ملخص إحصائي للمتغيرات التجريبية)

| Summary | ZCS | BNK | ATMS | GDPC | INF | OIL |
|-------------|----------|----------|----------|----------|----------|----------|
| Mean | 25.08900 | 12.67242 | 35.43272 | 44763.21 | 3.115180 | 17,66863 |
| Median | 24.24885 | 11.80317 | 29.98852 | 29050.91 | 2.771430 | 16.45539 |
| Maximum | 49.9982 | 24.88665 | 74.10682 | 141634.7 | 15.05015 | 54.49598 |
| Minimum | 8.413650 | 4.724696 | 1.268209 | 4553.557 | -4.86327 | 0.000574 |
| Std.dev | 8.246756 | 6.018429 | 22.07260 | 41039.45 | 3.243870 | 14.76209 |
| Jarque-bera | 16.98684 | 7.943195 | 7.684975 | 11.93590 | 49.89686 | 5.983901 |

عنوان المقال: أثر الشمول المالي على تحقيق الاستقرار المالي في بعض الدول العربية : دراسة ..

| | | | | | | |
|-------------|----------|----------|----------|----------|----------|----------|
| Probability | 0.000205 | 0.018843 | 0.021440 | 0.002559 | 0.000000 | 0.050189 |
|-------------|----------|----------|----------|----------|----------|----------|

المصدر: من اعداد الباحثة بالأعتماد على مخرجات Eviews10

4-2 الدراسة القياسية للنموذج:

1-4-2- دراسة استقراريته متغيرات النموذج: لاختبار مدى استقرارية متغيرات الدراسة وتحديد درجة تكاملها، سيتم

استخدام أهم الاختبارات المعدة لهذا الغرض وهي :

اختبار (LLC: Levin, Lin And Chu) واختبار (IPS: Im, Pesaran And Shin) واختبار (Breitung

) واختبار (ADF: Augmented Dickey Fuller) واختبار (PP: Phillips-Perron).

حيث تنص فرضية العدم (H_0) لكل من هذه الاختبارات على أن السلسلة المدروسة تحتوي على جذر الوحدة (أي أن السلسلة غير مستقرة

الجدول رقم 02: اختبارات الاستقرارية لمتغيرات الدراسة

| عند المستوى (Level) | | | | | |
|--|----------------------|-----------------------|-----------------------|---------------------|---------------------|
| المتغيرات | LLC | BRE | IPS | ADF | PP |
| ZCS | -1,29367 (0.0979) | 0.80985 (0.7910) | -2.99664 (0.0014) | 29.7877 (0.0030) | 12.2363 (0.4269) |
| BNK | 1.28867 (0.9012) | -0.91153 (0.1810) | 0.86967 (08078) | 10.0523 (0.6114) | 26.9293 (0.0079) |
| ATMS | 1.22753 (0.8902) | 1.91947 (0.9725) | 2.23267 (0.9872) | 5.00282 (0.9579) | 7.81707 (0.7993) |
| GDPC | -0.91052 (01813) | 2.44709 (0.9928) | 1.01823 (0,8457) | 5.93896 (0.9191) | 3,28635 (0.9932) |
| INF | -4.54705 (0.0000) | -3.19083 (0.0007) | -4.83836 (0.0000) | 40.9361 (0,0001) | 34.0281 (0.0007) |
| OIL | -2.77255 (0.0028) | -2.035409 (0.0209) | -1.53550 (0.06230) | 17.7688 (0.1229) | 17.4107 (0.1348) |
| عند الفرق الأول (1 st Difference) | | | | | |

| | | | | | |
|-------|----------------------|----------------------|----------------------|---------------------|---------------------|
| DZCS | -4.09656 (0.0000) | -0.58756 (0.2784) | -5.56822 (0.0000) | 48.3403 (0.0000) | 39.5208 (0.0001) |
| DBNK | -5.65359 (0.0000) | -0.69499 (0.2435) | -4.06434 (0.0000) | 36.258 (0.0003) | 66.8491 (0.0000) |
| DATMS | -10.2814 (0.0000) | -3.63547 (0.0001) | -8.05084 (0.0001) | 59.0969 (0.0000) | 60.0316 (0.0000) |
| DGDPC | -2.96376 (0.0015) | 0.09647 (0.5384) | -2.05943 (0.0197) | 21.6523 (0.0416) | 20.6230 (0.0562) |
| DINF | -7.60867 (0.0000) | -3.53875 (0,0002) | -6.07862 (0.0000) | 61.3070 (0.0000) | 98.2135 (0.0000) |
| DOIL | -7.3951 (0.0000) | -5.21213 (0.0000) | -4.11989 (0.0000) | 35.4809 (0.0000) | 49.2357 (0.0000) |

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات 10 Eviews

من الجدول رقم (01) يتضح أن كل اختبارات الاستقرارية (LLC, BRE, IPS, ADF, PP) تدل على عدم استقرارية متغيرات الدراسة ($ZSC, BNK, ATMS, GDPC, INF, OIL$) عند المستوى ($Level$)، بحيث معظم قيم احتمالات هذه الاختبارات كانت تفوق 0,05 عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي قبول فرضية العدم (H_0) أي أن هذه المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$. باستثناء متغير التضخم (INF) الذي تبين عنه انه مستقر في المستوى إذ كانت كل قيم الاحتمالات الاختبارات التي تم اعتمادها اصغر من 0,05 عند مستوى معنوية 5% وهذا ما يقودنا لقبول الفرضية البديلة (H_1).

2-4-2 تقدير نموذج Panel-ARDL باستخدام طريقة متوسط المجموعة المدمجة (PMG):

بعد إجراء اختبارات الاستقرارية تبين لنا عدم وجود أي متغير متكامل من الدرجة الثانية أو أكثر، ووفقا لهذه النتائج، سوف نعتمد في دراستنا لأثر الشمول المالي على الاستقرار المالي على منهجية $PANEL_ARDL$ ، ولتقدير هذا النموذج نستخدم طريقة متوسط المجموعة المدمج والذي يرمز له ب ($PMG : Pooled Mean Group Estimator$) التي طورها كل من ($Pesaran and al, 1999$) طريقة وسط المجموعة المدمج (PMG) في أنها تفرض قيد التجانس على معاملات المدى الطويل أي أنها متساوية لكل الدول، بينما تسمح بتفاوت معاملات المدى القصير، وحدود تصحيح اختلال التوازن وتباينات حد الخطأ. وبذلك فإن (PMG) من ناحية تحظى بكفاءة التقدير المدمج، ومن ناحية أخرى تتلافى مشكلة عدم الاتساق ($Inconsistency$) الناجمة عن دمج العلاقات الديناميكية غير المتجانسة، ففي ظل هذا الفرض تكون مقدر (PMG) متسقة وأعلى كفاءة (كفاءة ذات تباين أقل) من مقدر التي لا تفرض قيودا على معاملات المدى الطويل. وبالتالي سنقوم بإعادة صياغة المعادلة رقم (01) كالاتي من أجل تقدير النموذج:

$$ZCS_{it} = \sum_{j=1}^p \lambda_{ij} ZCS_{i,t-j} + \sum_{j=1}^q \delta_{ij} X_{i,t-j} + \mu_i + \varepsilon_{it} \dots \dots (2,1)$$

حيث أن:

y_{it} : تمثل المتغير التابع للدولة i في الفترة t .

X_{it} : تمثل المتغيرات التفسيرية.

λ_{ij} : ثوابت.

δ_{ij} : مصفوفة معاملات المتغيرات التفسيرية.

μ_i : الآثار الفردية الثابتة.

ε_{it} : يمثل حد الخطأ العشوائي.

(p, q): تمثل فترات الإبطاء والتي يمكن أن تتباين من دولة إلى أخرى.

ويمكن إعادة صياغة المعادلة السابقة في شكل نظام متجه تصحيح الخطأ (VECM) كالتالي:

$$\Delta ZCS_{it} = \theta_i (ZCS_{i,t-1} - \beta_i X_{i,t-1}) + \sum_{j=1}^{p-1} \delta_{ij} \Delta X_{i,t-j} + \mu_i + \varepsilon_{it} \dots \dots (03)$$

تجمع طريقة وسط المجموعة المدمج (PMG) بين طريقة وسط المجموعة (MG) التي تسمح بتفاوت كل معالم النموذج، وطريقة التقدير المدمج التقليدية، (pooled estimation) مثل طريقة الآثار الثابتة (FE) أو العشوائية (RE)، التي تقيد ميول النموذج وتسمح فقط بتفاوت القاطع لكل دولة، وتتلخص طريقة وسط المجموعة المدمج (PMG) في أنها تفرض قيد التجانس على معالم المدى الطويل، أي أنها متساوية لكل الدول، بينما تسمح بتفاوت معالم المدى القصير، وحدود تصحيح اختلال التوازن، وتباينات حد الخطأ.

حيث تصبح معالم المدى الطويل β_i متساوية عبر مجموعة الدول وبذلك فإن (PMG) من ناحية تحظى بكفاءة التقدير المدمج ومن ناحية أخرى تتلافى مشكلة عدم الاتساق الناجمة عن دمج العلاقات الديناميكية غير المتجانسة. للحصول على مقدرات وسط المجموعة المدمجة (PMG).

وبالنسبة لطريقة التقدير وفق منهجية Panel ARDL سنعتمد على أسلوب وسط المجموعة المدمجة (PMG) الجدول رقم (03): نتائج تقدير اثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في المدى الطويل والقصير باستخدام نموذج

Panel-ARDL

| | | |
|-------------------------------------|-------------|--------|
| Dependent variable: D ZCS | | |
| Pooled mean group regression:(PMG) | | |
| Long-run relationship | | |
| Regressors | Coefficient | Prob |
| BNK | 0.595592 | 0.0000 |
| ATMS | 0.300225 | 0.0000 |

| | | |
|------------------------|-----------|--------|
| GDPC | 1.49E-05 | 0.2139 |
| INF | 0.035470 | 0.5729 |
| OIL | 0.243518 | 0.0000 |
| Short-run relationship | | |
| ECT | -0.663543 | 0.0045 |
| D(BNK) | -1.136311 | 0.6387 |
| D(ATMS) | -0.799568 | 0.0394 |
| D(GDPC) | 0.001015 | 0.2801 |
| D(INF) | -0.121387 | 0.5631 |
| D(OIL) | -187.6139 | 0.3228 |
| CONST | 3.381274 | 0.3165 |
| @TREND | -0.304313 | 0.2659 |
| Log likelihood | -84.76248 | |

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات **EViews.10**

2-4-3 تحليل نتائج الأجل القصير:

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن المعامل المقدر لحد تصحيح الخطأ محصور بين 0 و-1 بقيمة (ECT=-0,663543) جاء سالب ومعنوياً عند مستوى 5%، وهذا ما يؤكد على أنه لا توجد مشكلة في علاقة التوازن على المدى الطويل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ونتيجة لذلك فإن نموذج (*Panel ARDL*) المستخدم في دراسة اثر الشمول المالي على تحقيق الاستقرار المالي في دول المغرب العربي وبعض من دول الخليج يتضمن آلية تعديل خط التوازن ما نسبته 66% لتصحيح خلل التوازن في المدى القصير مما يعني إمكانية وجود تكامل مشترك.

بالنسبة لمعاملات الأجل القصير نلاحظ أن كل المعاملات غير معنوية، عدا الصرافات الآلية الذي يؤثر وبشكل سلبي على الاستقرار المالي في المدى القصير. حيث كلما زاد معدل الصرافات الآلية ب1% أدى إلى انخفاض الاستقرار المالي ب 79.95% وهذا راجع

للعوائق المحتملة (التكلفة، الأمور المرتبطة بفتح واستخدام الحساب المصرفي...)

2-4-4 تحليل نتائج المدى الطويل:

بالنسبة لنتائج التقدير في الأجل الطويل يتضح أن كل من عدد الفروع البنكية وعدد الصرافات الآلية وإيرادات المحروقات تؤثر معنوياً وبشكل ايجابي على الاستقرار المالي، حيث كلما ارتفع عدد البنوك ب1% يزيد الاستقرار المالي ب59% وذلك لأنه يسمح باستقطاب حجم أكبر من الودائع المصرفية الأمر الذي يؤدي إلى استقرار قاعدة الودائع المصرفية ودعم الاستقرار المالي بشكل عام.

عنوان المقال: أثر الشمول المالي على تحقيق الاستقرار المالي في بعض الدول العربية : دراسة ..

بينما عندما تزيد عدد الصرافات الآلية ب 1% يزيد الاستقرار المالي ب 30% في حين أن زيادة إيرادات المحروقات ب 1% يؤدي إلى ارتفاع مستوى الاستقرار المالي بزيادة قدرها 24% وهذا نتيجة أن زيادة العدد من الصرافات الآلية يساهم من عملية دمج الأفراد في الاقتصاد الرسمي هذا ما يزيد من مستوى الاستقرار المالي باعتبار أن الأفراد سيلجئون للطلب على الخدمات المالية هذا ما يؤدي إلى تقلص فجوة التسرب النقدي. أما في ما يخص نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وكذا معدل التضخم وبالرغم من إشارتهما الموجبة إلا أنهما لا يؤثران معنويا في الاستقرار المالي.

خاتمة: استهدفت هذه الدراسة قياس أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2004-2020

لعينة من دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، والمغرب) وعينة أخرى من دول الخليج العربي (السعودية، قطر والامارات العربية) وبالتالي اتضح أن الشمول المالي والممثل بمؤشرات الوصول للخدمات المالية (عدد الفروع البنكية وعدد الصرافات الآلية) له اثر معني وإيجابي في المدى الطويل بحكم أن هذه المؤشرات تلتقط الانتشار الديموغرافي للقطاع المصرفي وتقيس مستوى العمق المالي. كما أن تطبيق سياسات العمق المالي لها أثر إيجابي على الاستقرار المالي بالرغم من أن هذا التأثير لا يظهر سريعا وتعتبر هذه السياسات جديدة في دول المغرب العربي، أيضا توسع القطاع المصرفي وتطوره يزيد من مستوى الادخار والاستثمار هذا ما أثبتته النظريات الاقتصادية. بحيث تنعكس هذه الزيادة على النمو الاقتصادي إيجابا والذي بدوره يدعم الاستقرار المالي وبصفة جيدة. وبالتالي فقد أثبتت النتائج صحة الفرضية المتمثلة في وجود أثر معنوي للشمول المالي على الاستقرار المالي.

بخصوص نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقد تبين عدم وجود تأثير معنوي على الاستقرار المالي في الدول عينة الدراسة، الأمر الذي عكس التوقعات الاقتصادية والتي تشير إلى أن التوزيع العادل للدخل يقلص من نسبة الفقر وبالتالي تعزيز الطلب على الخدمات المالية. أما فيما يتعلق بمعدل التضخم فقد أظهرت النتائج عدم وجود تأثير معنوي وهذا ما لم تثبت النظريات الاقتصادية بحيث ارتفاع الأسعار يؤدي إلى إضعاف القدرة الشرائية للأفراد وبالتالي تراجع القدرة على السداد. ويمكن إرجاع السبب إلى طبيعة وهيكل اقتصاد الدول المختارة وقنوات تأثيره.

بالنسبة لإيرادات المحروقات اتضح عدم وجود أثر معنوي في المدى القصير بل ظهر التأثير المعنوي في المدى الطويل وهذا نتيجة آلية التفاعل بين إيرادات المحروقات والاستقرار المالي خصوصا أن معظم الدول قيد الدراسة تعتمد اقتصادياتها على النفط وضعف التنوع الاقتصادي هذا ما يجعل الجهاز المصرفي رهينة لقطاع المحروقات والذي يتسم بالتقلبات السعيرية الأمر الذي يصعب من إدارته.

ان الاستقرار المالي له دور مهم في دفع عجلة النمو ودعم وتيرته ، فالوضع الذي يكون فيه النظام المالي قادرا على مواجهة الصدمات والتي تعيق تخصيص الموارد المالية وتسوية عمليات الدفع. فعناب الاستقرار المالي يعبر عن هشاشة النظام المالي و قابلية وقوعه في أزمات .

فرغم ما حققته الدول العربية خاصة المصدرة للنفط من معدلات نمو جيدة بالخصوص في دول الخليج العربي عينة الدراسة بسبب ارتفاع اسعار البترول وما ترتب عليه الزيادة في الانفاق الحكومي و تنمية العديد من المبادرات الاصلاح المحلي

توصيات:

أثبتت الدراسة وجود أثر للشمول المالي على الاستقرار المالي في الدول عينة الدراسة خصوصا دول الخليج العربي بحيث أن توسيع قاعدة استخدام الخدمات المالية الرسمية وبطريقة مدروسة يدعم الاستقرار المالي و بالتالي تتمثل التوصيات المتعلقة بالدراسة فيما يلي:

- يجب انتهاج سياسات و برامج التنقيف المالي بغية رفع وعي الأفراد ومساعدتهم على فهم طبيعة الخدمات المالية و كيفية استخدامها.

- أهمية إدراج الشمول المالي كهدف استراتيجي جديد للحكومة والجهات الرقابية مع ضرورة تحقيق التكامل بين العمق المالي والاستقرار المالي والنزاهة المالية والحماية المالية للمستهلك لتحقيق الإطار المتكامل للعمق والاستقرار المالي.
- الاهتمام بنظم الدفع الالكترونية وتعظيم الاستفادة من التطور الكبير من الخدمات والمنتجات المالية المبتكرة من خلال الهاتف المحمول بما له أثر إيجابي على تحويل المعاملات المالية النقدية إلى معاملات مصرفية لتحقيق مرونة المدفوعات بين الافراد والحكومات والانشطة الاقتصادية؛

الهوامش والمراجع:

- 1-Ahmad, D. (2018). Financial inclusion and financial stability: Survey of the Nigeria's financial system. *International Journal of Research in Finance and Management*, 01(02), 47-54.
- 2-Bario, C. (2011). Implementing a Macroprudential Framework: Blending Boldness and Realism. *Capitalism and Society*, 06(01).
- 3-Boulenfad, A., & Hacini, I. (2021). The relationship between financial inclusion and financial stability- Empirical evidence from the North African Countries. *Journal of Financial, Accounting and Managerial Studies*, 08(01).
- 4-European Central Bank. (2012). *What is Financial Stability?* Frankfurt: European Central Bank.
- 5-Hanning,A and Jansen,S.(2010).financial inclusion and financial stability: current policy issues.
- 6-khan,h.(2011).Financial inclusion and financial stability: are they tow sidesof the same coin?BANKON.
- 7-Kristina, k.(2014).Banking stability index :Across country study.
- 8-mandira sarma.(2008).Index of financial inclusion.
- 9-Na'im, H., Subagiarta, I., Wibowo, R., & Wardhono, A. (2021). AN Empirical Study of Financial Inclusion and Financial System Stability in ASEAN-4. *Journal of Asian Finance, Economics and Business*, 08(07), 139-150.
- 10-peterson,K 17).mars, 2018.(Impact of digital finance on financial inclusion and stability.
- 11-Pham, M., & Doan, T. (2020). The of Impact Financial Inclusion on Financial Stability in Asian Countries. *Journal of Asian Finance, Economics and Business*, 07(06), 47-59.
- 12- بهوري نبيل. (2019). الشمول المالي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي و متطلبات تحقيقه- دراسة حالة الدول العربية.- مجلة الاقتصاد الجديد، 10(03)، 160-180.
- 13- بوزانة أيمن ، حميدوش وفاء. (2021). واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية. 12(01).
- 14- رفيقة صباغ ،غرزي سليمة. (2020). دراسة حول الشمول المالي في الدول العربية. مجلة دراسات اقتصادية، 21(10).
- 15- نحلة أبو العز. (2021). أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالي في القطاع المصرفي بالدول الافريقية. 10.

عنوان المقال: أثر الشمول المالي على تحقيق الاستقرار المالي في بعض الدول العربية : دراسة ..

16- يسر برنيه، رامي عبيد ، حبيب عطية. (2019). الشمول المالي في الدول العربية (الجهود والسياسات). صندوق النقد العربي وأمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربي.

17- يوجلخة ابراهيم. (2021). دراسة حول قياس الاستقرار المالي للمصارف الاسلامية و المصارف التقليدية في ماليزيا خلال الفترة 2008-2015.